رغم إجراءات منع تجنيد الأطفال وتدابير حماية الطفولة:

النزاعات القبلية وحمل السلاح وراء ظاهرة "المقاتلون الصغار"

تقرير/زكريا حسان

أكدت الجمهورية اليمنية انها اتخذت العديد من التدابير والآليات لتنفيذ بنود بروتوكول حظر إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة الملحق بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل حيث سنت العديد من القوانين التي تحرم تجنيد الأطفال أو اشراكهم في النزاعات المسلحة اليمنية انطلاقا من التزامها الثابت والمبدئي بروح ونصوص البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة ،وإيمانا منها بأن حقوق الأطفال تتطلب حماية خاصة ،وبأن مصالح الطفل الفضلى تقتضي رفع السن الذي يمكن عندها تجنيد الأشخاص في القوات المسلحة واشتراكهم في الأعمال العسكرية وأن النظام القانوني والإداري فيها لا يسمح بالتجنيد الإجباري أو الطوعي لمن هم دون سن الثامنة عشرة حتى في حالات الطوارئ بالإضافة إلى أنه لا يسمح باستخدام أو تجنيد من هم دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية فالمشرع اليمني لم يفرق بين التجنيد الإجباري أو الطوعي جاء ذلك خلال استعراض ممثلي اليمن امام لجنة حقوق الاطفال بجنيف مؤخرا

صعوبات

وأشار وفد اليمن في التقرير الذي اعده المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ووزارات الشئون الاجتماعية والعمل والتربية والتعليم والصحة والداخلية والخارجية والعدل والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومصلحة شؤون القبائل والعديد من المنظمات العاملة في مجال رعاية الأطفال أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تعيق تطبيق البروتوكول في اليمن أبرزها النزاعات القبلية المؤدية إلى حروب دائمة في بعض المناطق وانتشار واقتناء الأسلحة الشخصية غير المرخصة وقصور في الالتزام بتسجيل وقيد المواليد وخاصة في المناطق القبلية والنائية بالاضافة الى العادات والتقاليد الموروثة بالتفاخر في حمل الأطفال للسلاح في سن مبكر لدى بعض القبائل ومشكلة الثأر وصعوبة التضاريس والطبيعة الجغرافية لليمن وقصور النصوص القانونية في ما يتعلق بتحديد عقوبة الأفعال المتعلقة بتجنيد الأطفال و الزج بهم في النزاعات المسلحة رغم أن المشرع جرم هذا الفعل غير الإنساني و تم مؤخراً إدراج نص قانوني يحدد عقوبة تجنيد من هم دون السن القانوني للتجنيد وذلك في مشروع التعديلات الذي يتم دراسته حالياً من قبل لجنة متخصصة ..وأوضح أن هناك جهوداً تبذل من قبل الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة وبدعم من منظمة اليونيسف ووفقا لخطة وبرنامج زمني محدد لاستكمال خطوات إنشاء مرصد وطني لحقوق الطفل سيعمل على رصد الانتهاكات الموجودة ضد الأطفال من عنف وإساءة وإهمال واستغلال ومتابعة وتقييم مستوى تنفيذ وإعمال حقوق الطفل وحمايته بالتنسيق والتشبيك المعلوماتي الفعال بين مختلف الجهات ذات العلاقة. ويمكن القول بأنه خلال الفترة القادمة سيتم الإعلان عن المرصد والبدء في تنفيذ أعماله.

مرصد حقوقي

ونوه التقرير الى انه تم تشكيل لجنة تحضيرية لإنشاء المرصد بقرار من وزير حقوق الإنسان في أغسطس 2013م ضمت في عضويتها ممثلين من جهات حكومية (وزارة حقوق الإنسان، المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، وزارة العدل، وزارة الشؤون القانونية، وزارة الشئون الاجتماعية ،وزارة الداخلية) ومنظمات مجتمع مدني (هيئة التنسيق ،المدرسة الديمقراطية، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، منظمة سول، منظمة شوذب) إضافةً إلى اتحاد المعاقين ونقابة المحامين وشخصيات أكاديمية ونسويه وخبير وطني وعضوية ثلاث جهات دولية كأعضاء مراقبين (منظمة اليونيسف ، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، منظمة رعاية الأطفال) وعقدت اللجنة التحضيرية عدداً من الاجتماعات لمناقشة الخطوط العريضة لإنشاء المرصد ومهام وآلية عمل اللجنة.

وتم إعداد رؤية ورسالة المرصد وأهدافه الاستراتيجية وآليات عمله وتبعيته حيث تمثلت أهداف المرصد في توفير الحماية اللازمة للأطفال المنتهكة حقوقهم وتوفير البيانات والمعلومات الكافية عن واقع حقوق الطفل في الجمهورية علاوة على بناء القدرات في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الأطفال ورفع الوعي المؤسسي والمجتمعي بآليات حماية الأطفال الوطنية والدولية وبشكل عام هناك توجه لدى الحكومة في إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان لاسيما و أن الجهات المعنية تعمل على دراسة عدد من المبادرات و التوصيات التي تقدم بها الإتحاد الأوروبي وغيره من الأطر الدولية ذات الصلة ومن المؤمل إنشاء هذه المؤسسة في المستقبل المنظور. الجدير بالذكر أن هناك بعض منظمات المجتمع المدني تقوم بعملية الرصد والمتابعة في هذا المجال بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة .

غياب الاحصائيات

التقرير أكد عدم وجود احصائية رسمية عن عدد الاطفال المجندين في صفوف القوات النظامية وفقا لدائرة شؤون الافراد – الدائرة المعنية بتسجيل وتجنيد افراد القوات المسلحة بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع – كما انها لاتوجد احصائيات عن عدد الاطفال الذين تم استخدامهم من قبل الحوثيين في فتنة التمرد في بعض مديريات محافظة صعدة ..لافتا الى ان تقرير التقييم الشامل حول قضايا حماية الطفل في المحافظات المتأثرة بأزمة شمال اليمن الذي نفذته اللجنة الفرعية لتنسيق حماية الطفل في اليمن بدعم من منظمة اليونيسف الصادر في أغسطس 2010م،أشار الى أن 67.5٪ من أولياء الأمور أفادوا بأن تجنيد الأطفال أصبح يشكل لهم مصدر قلق كبير ودائم. كما أفاد 16.9٪ من نفس الفئة أن أحد أبنائهم الذكور قد اضطر بطريقة أو بأخرى للمشاركة في الصراع المسلح الدائر بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين .

كما أفاد العديد من النازحين بأنه تم إشراك الأطفال والمراهقين ممن هم دون سن الثامنة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة من العمر بشكل منهجي ومنظم من قبل المجموعات المسلحة في كافة مناطق الصراع ،وقدر بعض قادة المجتمع المحلي في محافظة صعدة بأن الأطفال يشكلون أكثر من (20 %) من مجموع مقاتلي جماعة الحوثي. كما أفاد 15.3 ٪ من النازحين اليافعين الذين تمت مقابلتهم أنهم يتلقون دعوات مستمرة للانضمام إلى جماعة الحوثي .زيادة على ذلك أبدى ثلث أولياء الأمور النازحين قلقهم وخوفهم من انضمام أبنائهم إلى جماعة الحوثي إما طوعا أو كرها إذا هم عادوا إلى مناطقهم الأصلية، وأفاد الكثير من قادة المجتمع المحلي بأن ما لا يقل عن 15 % من العدد الإجمالي لعناصر ما تسميه القبائل بالجيش الشعبي في محافظة صعدة المعاونين للحكومة هم دون 18 سنة من العمر.

وعلى الرغم من أن المجموعات المسلحة المتمردة تعتبر مخالفة لكافة القوانين والتشريعات الوطنية لاستخدامها الأطفال في القتال إلا أن الحكومة سعت وفي سياق مساعيها لتحقيق السلام باللجوء إلى العدالة التصالحية القائمة في النظام المجتمعي اليمني في التعامل مع المجموعات المسلحة المتمردة التي استخدمت الأطفال في القتال من أجل مراعاة مصالح هؤلاء باعتبارهم ضحايا .

وأكد التقرير أن الحكومة قامت اتخاذ مجموعة من التدابير العملية في سياق ضمان عدم إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وتم تشكيل لجنة وزارية تتولى مهمة دراسة القرارات المرفوعة بشأن اتخاذ تدابير منع إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة تمثلت في إجراء مراجعة شاملة لكافة السجلات الخاصة بالملتحقين بالقوات المسلحة والأمن سواء ضمن قوائم التجنيد الطوعي أو الإلزامي ورفع تقرير شامل بكافة التجاوزات بما يشمل القوائم بكافة المجندين دون سن الثامنة عشرة ليجري تسريحهم وإجراء حصر كامل بكافة الأطفال دون سن الثامنة عشرة والذين جرى تجنيدهم ضمن الجيش الشعبي وإعتماد آلية علمية وشفافة في تحديد السن لمن لا يوجد له شهادة ميلاد، وفي حال اختلفت الاجتهادات في تحديد السن يؤخذ بما ينسجم ومصلحة الطفل الفضلى بالاضافة الى وضع إستراتيجية وطنية وبرنامج عمل يتضمن إعادة تأهيل ودمج من سيجري تسريحهم وفقاً لمبادئ والتزامات باريس ودعوة كافة المواطنين بكافة انتماءاتهم الحزبية والعشائرية والسياسية، للتسامي فوق كل الخلافات، ووضع مصلحة الأطفال فوق كل الاعتبارات، فالوطن فوق الجميع وحماية أطفالنا هي مسؤولية وطنية وشرعية وأخلاقية، تحتم علينا جميعاً العمل على تجنيبهم أية صراعات، والعمل على تجنب زجهم في أية خلافات هم ليسوا أهلاً لها، وتوحيد الجهود من أجل ترسيخ مبادئ التسامح وحب الوطن وقيم العدالة والمساواة والتآخي

18 مليون شخص يعانون من الفقر وانعدام الأمن الغذائي و1,058 مليون طفل يواجهون سوء التغذية

الوضع الإنساني في اليمن.. جهود خجولة وتحسن محدود

تقرير/ مطهر هزبر

على الرغم من الجهود الإنسانية الكبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية، والتحسن المحدود الذي طرأ في مجال الأمن، فإن الوضع الإنساني في اليمن لا يزال بحاجة إلى المساعدات الخارجية الهامة.

وبحسب تقرير عن الاحتياجات الإنسانية لليمن لعام 2014م أعده الفريق القطري الإنساني في اليمن فإن ما يقدر بنحو 14.7 مليون شخص بحاجة إلى بعض من أشكال المساعدات الإنسانية .

حيث يشير التقرير الى انه برغم التحسن المحدود للأوضاع الإنسانية التي تلت الأزمات السياسية خلال عام 2011م ، فإن هناك حاجة إلى المزيد من الاستثمارات على وجه السرعة لمساعدة اليمنيين في الخطوات الأولى نحو الانتعاش.

ويرجع التقرير الأزمة الحالية الإنسانية في اليمن إلى التخلف السائد منذ أمد طويل، وسوء الإدارة، والإجهاد البيئي، والضغوط السكانية واستمرار غياب الاستقرار السياسي والصراعات والفقر. وهذه العوامل مجتمعة تسببت في ترك عدد كبير من اليمنيين من الرجال والنساء والأطفال غير قادرين على الحصول على الخدمات الأساسية، وحماية حقوقهم الإنسانية الأساسية، أو التعافي من الأزمة.

(تأثير الأزمة)

ويقدر التقرير عدد من تأثروا بالأزمة الإنسانية في اليمن بنحو 14.7 مليون نسمة بنسبة 58؟ من سكان اليمن كما يتسبب الفقر المدقع الذي تعززه فرص كسب الرزق المحدودة في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الذي يؤثر على حوالي 4.5 مليون نسمة ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي هم في واقع الأمر يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي فيما يعاني 1,058,000 من الفتيات والفتيان اليمنيين دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، منهم 279,000 (26.5%) يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد.

وأسهم نقص الخدمات الأساسية، وضعف سلطة الدولة وسوء إدارة الموارد في زيادة معاناة الفقراء في اليمن حيث أن حوالي 13 مليون يمني لا يحصلون على مصادر مياه نظيفة خصوصا في المناطق الريفية كما أن هناك حوالي 8,6 مليون شخص لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية الأولية الكافية.

وقد أدى انعدام الاستقرار السياسي والصراعات سواء داخل اليمن أو في المنطقة إلى حدوث حالات نزوح واسعة النطاق. يكافح أكثر من 500,000 من النازحين والعائدين وغيرهم من المهمشين من أجل إعادة خلق سبل معيشتهم، وخاصة في المناطق الريفية التي لا تزال ملوثة بالألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب.

ويبلغ عدد الأشخاص النازحين والعائدين بحسب التقرير نحو(943) ألف شخص بمافيهم المهاجرين واللاجئين الذين يتركز وجودهم في محافظات صعدة وحجة وعمران وعدن وأبين ويتركز وجود أعلى عدد من الناس المحتاجين في مناطق مكتظة بالسكان على طول ساحل البحر الأحمر، بما في ذلك محافظات حجة، الحديدة، ذمار، إب وتعز. كما تنتشر في هذه المناطق أيضاً أعلى معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة، كما أن مدن صعدة وصنعاء أيضاً تعكس معدلات كبيرة لأعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية.

(تزايد حدة الفقر)

الفقر هو أحد الأسباب الرئيسية للمعاناة في اليمن، حيث يعيش ما يزيد على 54% من السكان تحت خط الفقر. وفي ظل عدم قدرتها على كسب ما يكفي من المال، فإن الكثير من الأسر اليمنية غير قادرة على شراء ما يكفي من الغذاء في الأسواق ويتم تلبية ما يقدر بنحو 90% من مجموع الاحتياجات الغذائية من خلال الأغذية المستوردة. أيضاً، فإن اليمن تعتمد على صادرات النفط للحصول على90% من العائدات ، مما يؤدي إلى تعريض الاقتصاد بشدة لتقلبات أسعار النفط، وهذا الأمر يضيف شريحة إضافية من المخاطر على الأسر التي تكافح بالفعل لشراء الغذاء.

تنفق الأسرة اليمنية النمطية ما يقدر بنحو 43% من دخلها على الغذاء. يسود أعلى قدر من الإنفاق على الغذاء في أبين (62%)، وأدناها في البيضاء (37%). في ظل مواجهتها لانعدام الأمن الغذائي، فإن الأسر في كثير من الأحيان تقوم ببيع ممتلكاتها أو تتكبد عناء الديون، والتي قد تلبي احتياجاتهم الفورية، ولكنها تتركهم أقل احتمالاً للتعافي من الأزمات على نحو مستدام.

ويشير التقرير إلى أن الفقر وانعدام سبل العيش وانعدام الدخل المستدام كلها عوامل تشكل عقبات كبرى في بناء القدرة على الانتعاش بين المتأثرين بالأزمات. مع هذا العدد الكبير من الناس من ذوي الحاجة، فإن أي تحسن ذي مغزى لا يمكن أن يحدث إلا بصورة تدريجية من خلال مزيج يجمع بين تحسين إدارة الموارد، ودعم سبل العيش، وفي الوقت نفسه، تقديم المساعدات الإنسانية المستمرة للفئات الأكثر ضعفاً.

ويضيف التقرير :ان توفير الخدمات الأساسية في اليمن اتسم بالرداءة والبؤس قبل عام 2011م، بل أنها قد تدهورت إلى حد كبير في أعقاب الاضطرابات السياسية التي شهدها ذلك العام. في المناطق المتضررة من الصراعات، كان سبب هذا التدهور ناتجاً عن إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية الاجتماعية والنزوح، في حين أن قلة الإيرادات الحكومية لأمد طويل، وسوء الإدارة، والأداء الهزيل للحكومة، وضُعف الاستثمار في القطاع الاجتماعي كلها عوامل استمرت في إفراز تأثيراتها على بقية أنحاء البلاد.

رجع البعض.. والآخرون في انتظار الفرج القريب

الصيادون العائدون من اريتريا.. فرحة تحيطها الكثير من المنغصات

تقرير/ حمدي دوبلة

قرى وأماكن تجمعات الصيادين التقليديين على طول ساحل البحر الأحمر عاشت الأسبوع الماضي لحظات سعيدة وهي تستقبل أبناءها الذين قضوا فترة ليست بالقصيرة في المعتقلات الاريترية قبل أن يتم إطلاق سراحهم.

فرحة منقوصة

على أصوات الطبول والأهازيج ودوي الألعاب النارية التي أضاءت فضاءات الساحل وصل العشرات من الصيادين إلى أسرهم وعائلاتهم بعد أشهر طويلة من الاحتجاز والظروف الصعبة التي عاشوها هناك.

كانت الفرحة كبيرة خاصة في مديرتي الخوخة وحيس اللتين تظلان في صدارة المناطق الساحلية من حيث عدد الصيادين المعتقلين في اريتريا غير أنها كانت منقوصة ولم تكتمل الأفراح كما يقول الصيادون بسبب اقتصار عملية الإطلاق على البعض والإبقاء على البعض الآخر يعاني الأمرين في معتقلات مصوع الاريترية.

عاد 135 صيادا من أصل 420 كانوا محتجزين لفترات تتراوح مابين العام والعامين ويقول أمين عام الاتحاد التعاوني السمكي بمحافظة الحديدة إسماعيل محمد علي الهيج لـ"الثورة" بأن الإفراج عن هؤلاء الـ135 صياداً كان ثمرة لمتابعة دؤوبه وجهود متواصلة بذلها الاتحاد السمكي وكافة الجهات الرسمية في الدولة ويضيف الهيج الذي كان على رأس مستقبلي الصيادين العائدين بميناء المخا بمحافظة تعز بأنه لا يزال هناك 285 صياداً في اريتريا موزعين في معتقلي مرسى فاطمة ومعسكر قدم بميناء مصوع الاريتري حيث يوجد في معتقل فاطمة 162 صيادا و123 آخرين في معتقل قدم مشيراً إلى أن الجانب الاريتري قدم وعوداً أكيدة بالإفراج عن بقية الصيادين المحتجزين في أسرع وقت ممكن.

انتظار الفرج

هذه الوعود التي تحدث عنها مسؤول الاتحاد السمكي بالحديدة إسماعيل الهيج خففت قليلا من أحزان الأسر التي لايزال أبناؤها يقبعون في السجون الاريترية.

ويقول فتيني حيدر الذي يعمل مدرسا بمديرية حيس أن أخاه طارق المحتجز في اريتريا منذ نحو عامين مايزال سجينا وأن أسرته شعرت بالحزن العميق وهي تستمع إلى أفراح وأهازيج أسر العائدين.

ويضيف أن المعلومات التي أوردها الصيادون المفرج عنهم بوجود مساع رسمية حثيثة لتأمين الإفراج الكامل عن بقية المحتجزين كان من شأنها تخفيف الحزن والأسى ومضاعفة مشاعر التفاؤل والأمل في انتظار لحظة الفرج الذي طال انتظاره.

مخاوف وتحفظات

الصيادون العائدون الذين عبروا عن سعادتهم الغامرة بالاستقبال والحفاوة والترحاب الذي لاقوه عقب وصولهم إلى ميناء المخا أبدوا كثيراً من التحفظات عندما حاولت (الثورة) الاستطلاع من خلالهم عن ما لاقوه هم وما يتعرض له زملاؤهم في أماكن الاحتجاز..ويقول إبراهيم عماري وهو أحد الصيادين العائدين من أبناء قرية المصير بمديرية حيس: نريد أن نستمتع بأجواء الفرح الآن ولا نحب استذكار تلك الآلام.

ويشير هذا الصياد الذي قضى سنة و6 أشهر في معتقل "قدم" إلى أن المعاملة القاسية كانت في الأشهر الأولى قبل أن تتحسن تدريجياً وخاصة في الآونة الأخيرة مع بدء الاهتمام الرسمي بمتابعة أوضاع المحتجزين.

بعض الصيادين من هؤلاء الذين شملهم الإفراج آثروا السكوت وعدم البوح بما في الضمائر..مؤكدين بأنهم تعرضوا لتهديدات غير مباشرة من قبل القائمين على المعتقلات الاريترية بأن أي حديث منهم عن المعاملة التي تعرضوا لها في السجون لوسائل الإعلام ستنعكس سلباً على زملائهم الذين لا يزالون رهن السجون الاريترية غير أنهم أكدوا صحة ما تناولته وسائل الإعلام خلال فترة احتجازهم من أعمال شاقة ومهنية وخاصة في سجن فاطمة الذي لا تتوفر فيه أدنى مقومات الحياة.

المهمة القادمة

كثير من الصيادين العائدين ما تزال قواربهم ومصدر عيشهم في قبضة السلطات الاريترية ويقول الشقيقان عبدالرحمن وعبدالسلام محمد الحلصي وهما من صيادي مديرية الخوخة الساحلية وقد اخرج عنهما في دفعتين مختلفتين بأنهما سيأخذان قسطاً من الراحة بعد العناء والإجهاد الشديدين اللذين تعرضا لهما خلال فترة الاحتجاز والتي قاربت العامين قبل أن يباشرا مهمة البحث عن قاربهما المصادر من قبل السلطات الاريترية ويشيران إلى أنهما سينطلقان إلى العاصمة صنعاء بحثاً عن حقهما الضائع وعن التعويضات المناسبة التي يجب أن تقدمها الجهات الحكومية المختصة وهو الأمر الذي يأمله ويخطط له كثير من العائدين ممن فقدوا مصادر عيشهم وعيش أطفالهم.